استثمار اللغة في ضبط النظرية الثقافية وتوحيد الخطاب الثقافي

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ اللغات الشرقية وآدابها

مقدمة:

تطرح هذه الورقة تساؤلا جادا وحادا، وهو: إذا كان الله سبحانه وتعالى قد تعهد بحفظ اللغة العربية من خلال تعهده بحفظ الذكر الذي أنزله بها، فلماذا يتراجع التعامل باللغة العربية بشكل مستمر؟ وما دمنا ندرك أن اللغة العربية متطورة بتطور الزمان والمكان بحكم استمرارها إلى يوم القيامة وفق سنة التطور، فليس العيب في اللغة، لكن يبدو أنه قد حدث انحراف في ثقافة هذه اللغة عن مسيرتها الطبيعية!

وهو ما يوجب علينا استثمار اللغة في تطوير وضبط نظرياتنا اللغوية والثقافية، وتوحيد خطابنا الثقافي، بما يتوافق مع المناهج العالمية الحديثة. لقد أخرج لنا المنهج الإسلامي أرقى العلوم وأفضل البحوث ودقيق النتائج، فهذا المنهج على بساطته يستفيد من كافة أدوات المعرفة البشرية المسموعة والمرئية والعقلية الحسابية، فضلا عن أنه ينقل العلوم الإنسانية إلى المعمل بالتجربة والملاحظة والاستقراء. وبه تم وضع النظريات اللغوية والثقافية.

فإذا كانت الثقافة العربية الإسلامية قد قدمت للعالم كحزمة واحدة رغم تعدد الشعوب التي شاركت في صنعها، فإن من المؤسف حقا أن استقلال هذه الشعوب قد أدى إلى تفكك هذه الحزمة وتناثر أشلائها بين الأمم، كما أدت الحضارة الغربية الحديثة إلى وضع جدر بين أجزائها وشعوبها، ومن ثم فلا مناص من إعادة ضبط النظرية الثقافية، ومن ثم توحيد الخطاب الثقافي، بحيث لا تقنع الدراسات في هذا المجال بأن تقدم قوالب منفصلة، بل ينبغي أن تعمد هذه الدراسات إلى الأخذ المباشر بالمناهج المتكاملة التي تقدم معرفة تتناسب مع طبيعة العصر ومقتضيات الظروف الراهنة، والأحداث المتلاحقة التي تعصف بالأطر التقليدية للثقافة، وتتجاوز بالمفاهيم الوطنية أو القومية عنصري الزمان والمكان إلى الإنسانية الرحبة والعالمية المتشابكة العناصر.

استثمار اللغة العربية في ضبط النظرية الثقافية:

المعارف الإنسانية مدينة للغة العربية، فهذه اللغة الواسعة الامكانات، العذبة، الناضجة، الشاعرة، الجميلة، قد استطاعت أن تُدخل مناطق جغرافية كبيرة من العالم تحت سيطرتها ونفوذها المعنوي، وأن تتربع في قلوب الشعوب بنفوذها المعنوي وفعاليتها، وروعتها، وقدرتها البلاغية، وتهدي لهذه الشعوب الثقافة والدين والمعرفة والمدنية. لقد انتشر الدين الإسلامي في العالم باللغة العربية، فانتشرت المعارف الإسلامية خلال قرون متمادية بين الشعوب بواسطة الناطقين بهذه اللغة.

إذا توقفنا عند فترة تعريب الدواوين في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، وحتى سقوط بغداد على يد المغول عام 656ه، نجد أن مفرداتها اتسقت حتى في المناطق النائية عن سيطرة

الخلافة، وأن قواعدها وضعت من خلال العودة للقرآن الكريم والشعر العربي القديم، فكثير من كتب اللغة استشهدت بها، لكن هذه الكتب كانت منسجمة مع روح العصر.

كان يمكن للغة العربية أن تعيش على هذا النحو في مختلف المناطق التي فتحها العرب، إلا أن ثقافات الشعوب المختلفة التي دخلت الإسلام كانت شريكا للثقافة العربية بتدوينها بهذه اللغة، لأن تعريب الدواوين قد أجبر أصحاب هذه الثقافات على الكتابة باللغة العربية، فكان تعريب الدواوين حدا فاصلا بين اللغة العربية في نقائها واللغة العربية الإسلامية.

لقد كانت الشعوب الإسلامية حريصة عند بداية تأليفها باللغة العربية الإسلامية بتأثير من الشعوبية أو بسبب وازع قومي أو حس لغوي، على أن يدخلوا ما يستطيعون جمعه من العناصر الثقافية للغاتهم الأصلية في كتبهم، فكانت الظاهرة الأولى في هذه الكتب أنها تشترك جميعها في تحديث استخدامات اللغة، خاصة في الشعر، بل انتقل هذا التحديث إلى استعمالها في الكتابات الإدارية والفنية والعلمية، رغم وجود الأصالة العربية بوضوح في تركيب الجملة والتراكيب اللغوية، فكان أسلوب الكتابة على النسق العربي، ولكن بروح أخرى أوجدها الإسلام، كما ظهر أصحاب اللسانين على المسرح الأدبي في العالم الإسلامي بشكل قوي وراجت أعمالهم بلغتين، وبلغة مخلوطة بين العربية والفارسية أو التركية أو الأردية أو السيريانية في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وظهر التفنن والتأنق والميل إلى استخدام الصناعات اللفظية والبلاغية، بل والإفراط في استخدامها.

لقد تمتع التحديث في اللغة بمميزات شجعت على انتشاره، منها: أولا: تمتعها باتساع سطح الكلمة ومن ثم باتساع سطح المدلول وتعدد استعمالاته مع تعدد الإيحاءات الناتجة عن طريقة استخدام الكلمة. ثانيا: تمتعها باتساع الحجم التركيبي المهيأ ليكون نبعا داخليا فياضا دائما بما يسمح بالتجديد الدائم للقاموس اللغوي. ثالثا: تمتعها بجمال الموسيقى الداخلية على مستوى الكلمة والعبارة، بما يدلل الأذن ويعدها لاستقبال التغير المطلوب للحركة الدائبة في مسيرة اللغة. رابعا: تمتعها بالروح الأسطورية والخيال الذي يسمح بوجود استعداد هائل لحمل كل أنواع المعاني والمفاهيم الناتجة عن امتداد التراث الثقافي الإسلامي إلى تاريخ أسطوري.

من هنا حرصت النظرية اللغوية في ذلك الوقت على الإبقاء على شعبية اللغة، والنظر إلى اللهجات العامية على أنها أهم مصادر التمويل اللغوي الذي يرجع إليه عادة لدعم اللغة الفصحى مع كل عملية لإعادة ضبط هذه اللغة، واعتبار أي تعبير شعبي أصلا لغويا لا يمكن تجاهله، بل يكون العمل على حفظه وتأصيله وتوفير السبل لتداوله والاستفادة منه في فن الأمثال الشعبية والقصص والشعر بقدر أمرا واجبا.

كما حرصت النظرية اللغوية على التراث الثقافي كأحد عناصر إعادة بناء اللغة، باعتبار أن هذا التراث لم ينغلق على نفسه، بل امتد جغرافيا مساحة شملت في بعض العصور ما يقرب من نصف العالم القديم، مما جعله يحمل في طياته خبرات الشعوب وتجارب الأمم، وعناصر حضارية لا تتوفر للثقافات الأخرى، ومن ثم يكون لديه القدرة على المساهمة الفعالة والواسعة في عملية إعادة ضبط اللغة، وجعلها لغة حاملة وموصلة للمعارف والأفكار، والتجديد والتطوير للمعاني الإنسانية العميقة.

كما اعتبرت النظرية اللغوية اللغة العربية لغة أدب لا أن يكون الأدب أحد روافدها، وما يترتب على ذلك من تأثير على بنية اللغة وطبيعتها وأسلوب تركيبها، ومنهج تعاملها مع المعاني وكيفية حملها للأفكار.

كما حرصت النظرية اللغوية على أن تكون العقيدة ـ وما يتفرع عنها من موروثات ومناهج سلوكية وعادات وتقاليد وعرف وأحكام ـ أحد العناصر الأساسية في عملية إعادة ضبط اللغة. في هذا الإطار صارت اللغة العربية أحد أهم مقتنيات الأنظمة الحاكمة إلى الحد الذي ترك تأثيرا مباشرا على استخدام اللغة، ليس بمعنى أنها لغة الحاكم، وإنما بمعنى أنه المكلف بدعم هذه اللغة وحمايتها ونشرها في أنحاء البلاد التي يستولي عليها، ومن هذا المعنى أصبح لدينا اللغة العربية الإسلامية، التي في كل عصر تجد لها سدنة وحجابا رسميين تحت مسميات مختلفة، وأهمها المجامع اللغوية، وغير ذلك من المؤسسات الرسمية التي تلقى دائما دعما شعبيا في كل العصور.

وقد ساعدت المجامع اللغوية على إضافة مستجدات المفردات التي هي نتاج عمليتي التعريب والتركيب والترجمة لزيادة هذه المفردات في اللغة العربية، حيث اهتمت المؤسسات العلمية والثقافية بهذه العملية، ورصدت لها ميزانيات كبيرة، كما لم يقتصر الاهتمام بالترجمة على ترجمة أمهات الكتب في مختلف التخصصات وبمختلف اللغات إلى اللغة العربية، بل إن المؤسسات العلمية والثقافية كانت حريصة كل الحرص على ترجمة إنجازات العربية إلى اللغات الأخرى.

لقد سعت المؤسسات الثقافية في استثمار هذه الخاصية، إلى مواصلة ضغطها في اتجاه التطوير الذي يتماشى مع النظرية اللغوية وارتباطها بالنظرية الثقافية، ويعبر عن واقعها الجغرافي والبيئي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فكان هذا إيذانا بانطلاقة جديدة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والأدبية. ومن الواضح أن هذا التوجه قد فجر ما كان كامنا فيها من تناقض بين المفاهيم في البلاد الناطقة باللغة العربية، ورد فعل تقديرها لها، ومع ظهور هذه التناقضات ظهرت معالم جديدة للغة العربية، وكشفت معها تلك التغييرات التي أدى إليها التنوير في فكر الإنسان العربي وتوجهه. ومما يؤكد على أن عملية الربط بين تطور الثقافة واللغة ما يزال قائما، أن الخطاب الثقافي العربي الإسلامي، قد اختلف من دولة إلى أخرى في كثير من المواقف.

لذلك كان من الضروري العمل على إثراء اللغة العربية كما وكيفا، ورفع التناقض الداخلي في استخداماتها، وزيادة طاقتها بما يتناسب مع ظروف الزمان والمكان كواجب قومي، وتحديث كتب قواعد اللغة العربية كخطوة أولى نحو إعادة ضبط النظرية اللغوية، ومن ثم ضبط النظرية الثقافية، حيث أن التحديث لا ينبغي أن يتوقف عند تناول المحدثات من الموضوعات أو المناهج أو الأحداث، بل ينبغي مع تناوله هذا كله، أن يتخذ رؤية علمية واضحة من خلال الهدف، هذه الرؤية والوعي الوصفي والتحليلي والنقدي الذي تتسم به، ثم الاستقراء الصحيح للمعطيات الواضحة، يجعل التحديث شاملا لكافة مراحل الدراسة ممتدا إلى الدراسات العليا، وبحوث الندوات والمؤتمرات التي تحدد موضوعاتها بناء على رؤية التحديث، كما ينبغي أن تشمل أيضا بحوث الأساتذة ومناقشاتهم للبحوث لكي تكون نبراسا يهدي في هذا الطريق الصعب، الذي لا يتطلب إلا الشجاعة والاقتناع بالتحديث، والصبر على تحدياته، والمثابرة على الاستمرار فيه.

لا ينبغي دراسة اللغة باعتبارها علما مجردا، بل دراستها باعتبارها وعاء لفكر الأمة وثقافتها وتراثها، ومن ثم فهي مرتبطة بخلفياتها التي تفكك وتركب تعبيراتها في مواقعها، دون أن تطرح قوالب صماء للاستخدام. كما لا ينبغي دراسة آثارها باعتبارها عملا إبداعيا مجردا ينسب إلى صاحبه، بل دراستها باعتبارها ضمير الأمة يشاركها وجدانها بأفراحه وأتراحه، بانكفائه على نفسه وبانفتاحه وتطلعاته، فالمعنى فيها ليس في بطن الكاتب أو الشاعر أو الأديب، بل هو قضية مطروحة للتأمل والاستفادة، محددة الأطر متكاملة البنيان مقصودة لذاتها كما بينها الخطاب، بل باعتبارها تجربة معاشة مرت بحياة الأمة، ومارستها بكل أبعادها، وعلى الدراسة أن تستنطقها للمتلقي. وهو ما يقود الدارس إلى معرفة خبايا اللغة وأسبابها وعللها.

إن دراسة اللغة من خلال الوصف والتحليل والنقد معا تجعلنا نستطيع القيام بعملية الوصل بين اللغة كوعاء ثقافي وحضاري، وبين مفردات وجزئيات هذا الوعاء، فندرك الارتباط الوثيق بين الثقافة واللغة، حيث كان الربط دائما وعلى مر العصور بين النظرية الثقافية والنظرية اللغوية يمثل قاعدة أساسية في الخطاب الثقافي امتدت عبر التاريخ إلى يومنا هذا.

لعل من الثوابت الأكثر أهمية للغة العربية وعناصرها الثقافية هي النظرية اللغوية، والربط بينها وبين النظريات الثقافية، حيث كان دور العلماء فيها هو دور المنظرين لظاهرة حضارية موجودة بالفعل ومتفق عليها، ودور الحكام فيها دور المدعمين المشجعين طوال التاريخ، لذلك يكون من البديهي لاستثمار اللغة في ضبط النظرية الثقافية وتوحيد الخطاب الثقافي الاستعانة بوجود نظرية لغوية تيسر هذا الأمر، سواء من خلال جمع شتات اللغة بعد أن تفرقت بها اللهجات، أو في أسلوب تنظيمها أو في استكمال جوانب ترميمها، أو في وضع شروح للقواعد تتلاءم مع اللغة في ظروفها الجديدة، أو في معالجة تداعيات استخدام اللغة بعد رتقها بعناصر أجنبية تداخلت مع اللغة في عملية إعادة بنائها، وهنا تدخل الشخصية العربية التاريخية كأحد أهم محددات عناصر النظرية اللغوية العربية، والتي يمكن استقراؤها بسهولة ويسر من مشخصات اللغة ذاتها.

ولا شك أن تطوير التعليم من خلال قفزة فوق المعوقات لطي تراكمات التعليم المتخلف، وعلاج جراح عمَّقها الغزو الثقافي، يأتي بالنتيجة المطلوبة لهذه الحركة، لأن التطوير لا يؤمن بالحلول الأشبه بالمسكنات التي لا يرجى منها شفاء، لقد ثبت للجميع أن سياسات التعليم ومناهجه في ظل تلك الرؤية فاشلة، وتزيد من فرص تجهيل الأجيال، فهي إن لم تكن مؤامرة لتخريب الشعب العربي، فهي تراكمات لتقاعس المسئولين في التعليم. إن تطوير التعليم ليس سحرا أو عصا موسى، ولكنه ثقافة أمة مؤمنة توارثتها جيلا بعد جيل، ونفاها عنها أعداؤها، وقد آن الأوان لكن تطرح نفسها، لكي يدرك العالم أجمع أن هذه الأمة لم ولن تموت، وأنها كانت ولاتزال حامل مشعل الحضارة والمدنية للبشرية أجمع، وهذا قدرها وهذه رسالتها التي أسندها الله إليها منذ فجر التاريخ، فاقرأوا التاريخ إن كنتم تنكرون.

علينا أولا: تطوير مفهوم التعليم ليعود بالتعليم إلى أصالته كرسالة، وإلى مفهومه الحقيقي لبناء الإنسان بما يجعله قادرا على أن يبني ويعمر، ويكون خليفة الله في الأرض، وما ينبغي لخليفة الله أن

يكون جاهلا، فقد علَّم الله آدم الأسماء كلها، بعد أن سخَّر له ما في الأرض، وهذا يعني أن يستخدم الإنسان علمه في عمله على اكتشاف ما سخره الله له، فيكون من الطبيعي أن يربط بين العلم والعمل، وهو ما سيحاسبه الله عليه.

ثانيا: تطوير المناهج منذ مراحل التعليم الأساسي، لأن التعليم في الصغر كالنقش على الحجر، بمعنى أن يحفظ أصول العلوم، أي الأصول التي تعلمه كيف يتعلم وكيف يفكر وكيف يتعامل ويتعايش، وهناك توجيه قرآني بذلك (والله الذي أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا، وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون). فالناس يولدون متساوين في الجهل ولديهم أدوات التعلم، فيتميز منهم من أحسن استخدام هذه الأدوات، بل يعاقبون على سوء استخدامها (أفلم تكن لهم آذان يسمعون بها أو أعين يبصرون بها أو قلوب يفقهون بها، فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور)، وهذه إشارة إلى ضرورة تركيز التعليم في الصغر على تعلم كيفية الاستفادة الحقيقية من السمع والبصر والعقل الذي مناطه الفكر. فعدم إجادة استخدام أدوات العلم والفقه والفكر تجعل التعليم بلا فائدة، ولا يوصِل لشيء.(مثل الذين حمِلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا)، وهو الأولى من ملأ رأس التلميذ في مرحلة التعليم الأساسي بمعلومات يستطيع أن يعرفها عبر الإنترنت والمكتبات في أي وقت، ومن ثم لا يحتاج إلى حفظها في صغره. ينبغي أن يكون تلقين التلميذ في التعليم الأساسي هو كيفية التعلم، أما المعلومات فهي موجودة في الكون والكتب وعلى الصفحات الالكترونية والأجهزة السمعية والبصرية، ولا داعي لتلقينها، لأن التلميذ لابد أن يرجع إليها لكي يبرهن ويطبق ويضع التفاصيل للأصول التي يتعلمها. وليست وظيفة العقل في تخزين معلومات دون الاستفادة منها، وإنما في الربط بين المعلومات (وهو معنى العقل لغويا) وتحليلها والاستنتاج منها واستقرائها، (وهو معنى الفقه لغويا).

ثالثا: تطوير المعلمين الذين يتولون التعليم في المرحلة الأساسية، على يد فئة أكثر وعيا وثقافة بالمناهج والأصول من خريجي معاهد وكليات التربية الذين لا يعرفون إلا القشور منها، وذلك على غرار العبد الصالح الذي أصبح معلما للأنبياء بمنهجه الفريد أي منهج الرشد (قال له موسى هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا). معلمون لا يبخلون بعلمهم ويسندون ما يقولون إلى البراهين، ولا يهربون من الأسئلة، بل يعلمون التلاميذ بآداب التعليم (كما فعل العبد الصالح). ولذلك لا مانع من الاستفادة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه من خارج الجامعات، بغض النظر عن تخصصاتهم الدقيقة، مع مراعاة ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية وظروف عملهم. وإلحاق المدرسين الحاليين بدراسات أعلى مما حصلوا عليها، واستكمال النقص عندهم مرحليا، ويمكن وضع خطة للتنسيق والإحلال وسد العجز في كل من المدارس والجامعات.

رابعا: تطوير المدارس على أساس الساحة الدراسية، بإنشاء نماذج تطبيقية ووسائل إيضاح ثابتة ومبنية داخل تلك الساحة، لكل مجموعة فصول تتعلق بدراسة أحد الأصول، لتعميق المفاهيم التي تدرس في الفصل.

خامسا: تطوير التلاميذ مع تطور الإنسان ووجود وسائل التعليم والثقافة المتطورة في متناول الجميع، حيث يبدأ التعليم في سن الرابعة وليس السادسة، لأن الأجهزة الحديثة ساعدت الطفل على سرعة التطور والإدراك، وتكفيه الرعاية في دور الحضانة وتعلم آداب التعليم حتى هذه السن، ومن الممكن أن يؤخذ بالنظام الأمريكي في تدرج المراحل التعليمية، وهذا ليس عيبا، فالاستفادة من تجارب الآخرين أمر ضروري ومشروع، وقد طبقته بعض المدارس، وأثبت نجاحه. ومن ثم تخفيف الكم وتحسين الكيف.

سادسا: علاج المشاكل التعليمية، ومنها الدروس الخصوصية فهي ليست مشكلة تعليمية فحسب، بل هي مشكلة اقتصادية، واجتماعية، وأخلاقية وقيمية، وتطوير التعليم يضمن القضاء عليها قضاء مبرما، ليس لأن تطوير التعليم يربط التعليم بالقيم العلمية والأخلاقية والدينية الأصيلة فحسب، بل لأن التلميذ لن يكون في حاجة إلى دروس خصوصية أو مجموعات تقوية، حيث يمارس العلم فرديا وجماعيا، ولن تكون عليه أعباء منزلية تحتاج إلى مساعدة، بل إن الدروس الخصوصية تجعله غير قادر على تطبيق ما حفظ. ويمكن تعويض المعلمين عن نقص الدخل الحرام بميزات حلال مادية ومعنوية من خلال امتيازات خاصة تليق بمكانة المعلم. ومن هنا فإن تطوير التعليم لا يحل أزمة التعليم فحسب، ولا ينطلق به إلى آفاق الإبداع والتميز والتقدم فقط، بل يحل كثيرا من مشاكل الأسرة والمجتع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية. ولذلك لا يكون تطوير التعليم واجبا وطنيا فحسب، بل قوميا ودينيا في آن واحد، كما أن تنفيذه ليس صعبا أو مستحيلا إذا خلصت النوايا.

وفي هذا الإطار فإني أرى ما يلي:

أولا: عدم نسيان واجب حراسة هذه اللغة، ورفع رايتها فوق الدول الناطقة بها.
ثانيا: ينبغي الاستفادة من وجود هذه اللغة إلى أقصى حد لدعم وإيجاد عناصر حياتها وتكاملها، والاستفادة خلال ذلك من الأفعال الصحيحة المهجورة أو الموجودة في مناطق أخرى خارج العالم العربي.
ثالثا: ضرورة الاستفادة من الحجم التركيبي للغة في مجال العبارات والمضامين.
رابعا: إعادة النظر في منهج التعريب بمعنى السماح بالاستفادة من الكلمات الأجنبية وتقريبها من الذوق والأوزان العربية بحيث يشعر العربي عند نطقها كأنها كلمة عربية، وهذا من العلامات التي تدل على حياة اللغة وحيويتها، وهذا من مشخصات اللغة وليس عيبا فيها، فقد سبق القرآن الكريم إليه، حيث تصبح جزءا من لغتنا، فمن التعريب استفادت اللغة العربية من أخذها هذه الكلمات في تحقيق تطورها والتدليل على اتساعها العظيم، فما المانع أن نعيد تقييم التعريب، ونجعل الكلمات الأجنبية الضرورية عربية.
خامسا: أن نبتعد عن الكلمات المصطنعة التي ليس لها أصل أو جذر عربية، لأن إدخال الكلمات المصطنعة، وهي ليست من تراثنا الثقافي، يعتبر خيانة للغة العربية.
كما ينبغي أن نقيم مؤسسة عربية تعنى بتنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية للعاملين في حقل اللغة من العرب والأجانب بهدف تحسين أداء عملية التحديث، وزيادة إمكاناتها، فضلا عن هذا تقوم المؤسسة بإهداء الكتب والدوريات والنشرات إلى المراكز العلمية والمؤسسات التعليمية والمعاهد والجامعات في مختلف دول العالم بشكل دوري ومستمر، مستفيدة من ذلك في توصيل رسالتها الإسلامية، وتبليغ أهدافها إلى الشعوب المختلفة، وخاصة شعوب المنطقة فضلا عن

الدول التي تهتم اهتماما خاصا باللغة العربية. من هنا يمكن أن تصبح الدراسات العربية أحد أهم وسائل إعادة ضبط وربط الثقافة الإسلامية ببعضها البعض أولا، وأن تعبر عن الوجه الحقيقي للثقافة العربية الإسلامية ثانيا، وأن تكون أداة لبناء الحضارة العربية الحديثة ثالثا.

قضية ضبط النظرية الثقافية:

إن التقدم في العلوم والصناعة والاقتصاد والسياسة، الذي يشكل آلية المدنية الإسلامية، هو وسيلة لاكتساب أسلوب وثقافة صحيحة للحياة، والوصول إلى السلام والاستقرار والأمن والتقدم والرقي الحقيقي. كما أن مفهوم التقدم هو تداعي الحركة في الطريق الصحيح، وإن كل مفهوم مادي أو معنوي من مفاهيم التقدم المستمر، وأسلوب الحياة والسلوك الاجتماعي وأسلوب المعيشة له أهمية كبيرة.

اهتم الإسلام بمفهوم أسلوب معيشة وثقافة الإنسان مما شملته آيات كثيرة في القرآن الكريم، ورغم أن هذا القسم لا يتحقق التقدم بدونه، فإننا لم نحقق تقدما كبيرا فيه، كما حققنا في مجال العلم والصناعة، لذلك فإن تجديد البحث في أدبيات الخطاب الثقافي القومي واجب عيني.

إن التعقل والأخلاق ورعاية الحقوق هي المعين الأساسي للثقافة الصحيحة، وعلينا أن نخرجها من حيز الشعارات إلى حيز العمل، وإن ثقافة الحياة تتأثر بتفسيرنا للحياة، وكل هدف نحدده في الحياة يتأتى له أسلوبه الخاص، وإن تحقق الهدف الأساسي المحدد في أية نظرية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية يحتاج إلى الاعتقاد والإيمان بهذا الهدف، فبدون الاعتقاد والسعي لن يتحقق الهدف.

إن تقليد الغرب بدون إيمان بنهج أو نظرية يمكن أن يؤدي إلى تقدم صوري، كما يؤدي إلى سلبيات كثيرة، وإن أشباه المثقفين الذي يخشون من الشعارات العقائدية، يريدون تخويف الناس وإيهامهم بالتهديد والخطر والأذى، هؤلاء لا يقرأون التاريخ. إن الثقافة الغربية ثقافة تهاجمية وإن الهوية الوطنية والثقافة القومية هي السد المنيع في مواجهة هذا الغزو الثقافي الغربي، ومن ثم وجب القيام بحركة تدريجية في سبيل إصلاح الثقافة المجتمعية. إن الغرب يستغل الفنون وخاصة السينما وكذلك علم النفس والمؤرخين في الوصول إلى نقاط الضعف لدى الشعوب الإسلامية، ومعرفة السبيل إلى النفوذ خلالها، وترويج أسلوب الحياة الغربية، وإن تجنب السطحية والتحجر والعلمانية وفصل الدين عن الحياة، ضروري في هذه المرحلة. إن الثقافة الإسلامية لها وجه قوي يتمثل في العودة إلى السنن والقيم والمعارف الإسلامية.

وتأكيدا لهذا التوجه يجب التركيز على عدد من المحاور، أهمها: التخطيط المؤثر لرفع الروح المعنوية والقيم الإسلامية لدى التلاميذ والطلاب والشباب. زيادة استعدادهم لمواجهة الحرب النفسية الناعمة من خلال توجيههم إلى الجهاد العلمي وزيادة توعيتهم، وزيادة نشاطهم المؤثر في مجال الفضاء الإلكتروني. إنشاء مراكز أبحاث فعالة في مجال إنتاج وتربية الفكر. إفساح مجال أكبر للنقد والتعامل المباشر مع المسئولين. إنشاء مدينة لعلوم القرآن. إنشاء شبكة للبحث عن النخبة في مجال التربية والتعليم والاستفادة منهم، وتأليف الكتب البحثية للتوافق بين التعليم والصناعة. تقوية الإحساس بالمسئولية لدى النشء من خلال تعويدهم على الممارسات الثقافية، ودعم المعسكرات التثقيفية، وطرح نموذج شامل لإحياء المدنية الإسلامية في الساحة العملية.

ويعتبر الأدب وخاصة الشعر باعتبار أن العرب أمة تعشق الشعر وتحفظه عن ظهر قلب، وكذلك الفن بفروعه المختلفة، خاصة الغناء والمسرح والسينما، من الآليات الهامة لتحقيق أهداف الثقافة المجتمعية، ومن عناصر ثقافتها، ومن ثم يجب أن ينصرف جهد كبير في دعم هذه الأنشطة، والتقاء المسئولين بصناعها بصورة منتظمة وتوجيههم لخدمة قيم المجتمع وخدمة الدين والأخلاق وزيادة المعرفة، ومطالبتهم بخلق المضامين التي تدعم هذه المسائل، بغض النظر عن القالب الذي تصاغ فيه، فهي لا يمكن أن تصاغ بمعزل عن حياة الناس وقضايا المجتمع، على أن يظل النقد كأحد مقومات التحول المجتمعي، وعلى أن يراعى في طرحه عدم استغلال العدو له.

إن الثقافة المجتمعية تبدأ من تربية الإنسان منذ طفولته حتى يكتسب الخصال الحميدة المفيدة للحياة المجتمعية، وتنقش في شخصيته، كما ينبغي أن نولي اهتماما خاصا بالشباب وطلاب الجامعات في ترويج الثقافة المجتمعية، وأعتقد أن الوسط الجامعي يمثل رصيدا متراكما من القوى والإمكانات، تتمتع بعنصرين هما: حيوية الشباب والقوة الناتجة عن العلم، وتستطيع الجامعات بالاعتماد عليهما أن تلبي توقعات الأمة من الثقافة المجتمعية، ومنها التوقعات السياسية والعلمية والخدمة الاجتماعية والروح المعنوية والأخلاق. فالجامعات بيئة علمية وأخلاقية ومعنوية تصلح لتربية الثقافة المجتمعية، التي تقوم على الدراسة الدقيقة، وليس على الأحاسيس والانفعالات، والقيادات الجامعية تصلح لقيادة الحرب الناعمة، وتفيد في أن يكون الطموح المجتمعي مقيدا بالمباديء والقيم، مع مراعاة الواقع ومصالح البلاد، وأن يرسخ التواجد الفكري مع النشاط الثقافي، منعا من اتخاذ قرارات انفعالية أو الانحراف إلى نشاطات ضارة بالفرد والمجتمع.

ولعل من أهم الإشكالات التي تواجه الثقافة المجتمعية هي البحث عن البدائل قبل نضج التجارب، في حين أن عماد الثقافة المجتمعية هو ممارسة الفكر واستخدام العقل، التحلي بالروح المعنوية العالية، والتفاؤل في مواجهة الأحداث، وهذه العناصر في الأصل عناصر دينية ينبغي أن تقترن بالتربية المجتمعية. من ثم ينبغي إصلاح أسلوب الحياة والمعيشة من خلال تعريف محدد للنموذج الإسلامي للتقدم، وتحديد المباني التي يمكن أن تقود أسلوب الحياة للخطر، والاستفادة من المعرفة الإسلامية في تقييم أسلوب الحياة، ذلك لأن أسلوب معيشتنا أسلوب التقاطي متداخل يحتاج إلى تصفية، على أن تحصر التصفية وعملية التغيير عنصرا أو اثنين أساسيين نتعامل معهما، وسوف تتغير العناصر الفرعية تلقائيا،

لعل من أهم عناصر أسلوب الحياة الجديرة بالتغيير هو الفردية، حيث أنها أساس معظم إشكاليات الثقافة المجتمعية، في حين أن الثقافة الجماعية هي أساس الثقافة العربية الإسلامية، فهناك مثلا ثقافة المائدة التي تجمع أفراد الأسرة لتناول الطعام معا، وتوجد مجالا للصلات المباشرة والكلامية، في حين أن نظام الوجبات السريعة في الثقافة الفردية يحطم هذه الروابط. كما أن الثقافة الجماعية حركة تشمل كل العالم الإسلامي، ولها مرجعية واحدة هي أحكام الإسلام وقيمه، وكانت لهذه الحركة استراتيجية واحدة مهما اختلفت الأساليب، تقودها التقوى، وينظمها فهم صحيح لمفردات الحياة والكون، وهو ما أقام مدنية راقية اجتذبت إليها شعوب العالم.

إن عالمنا مليء بالخوف والأمل، الخوف من الحرب والعلاقات العدائية الإقليمية والدولية، الخوف من صدام الهويات الدينية والقومية والوطنية، الخوف من إقرار العنف والتطرف، الخوف من الفقر والتفرقة المقسمة، الخوف من الدمار وهلاك المصادر الحيوية، الخوف من عدم احترام الكرامة وحقوق الإنسان، الخوف من إهمال الأخلاق، وفي مقابل كل هذه المخاوف توجد آمال جديدة، الأمل في اتجاه الشعوب والنخب في جميع أنحاء العالم إلى الاستجابة للسلام ورفض الحرب، الأمل في تفضيل

الحوار على القهر، والاعتدال على التطرف. ولاشك أن الحسابات الخاطئة من جانب أي طرف في هذه المرحلة التي يمر بها العالم تؤدي إلى أضرار لا يحمد عقباها، وإن إصرار البعض على فرض المفاهيم الغربية كقيم عالمية، والحفاظ على ثقافة الحرب الباردة، ومفهوم من ليس معنا فهو علينا، ومفهوم التخويف والتهديد، سوف يؤدي كل هذا إلى ظهور لاعبين جدد على الساحة الإقليمية والدولية، وزيادة العنف الحكومي وغير الحكومي، وسياسات السيطرة والإقصاء للأطراف الأخرى، وتغيير النظم من خارج الحدود. إن تقسيم العالم إلى شمال وجنوب، والخطاب العدائي للدين، وخاصة الدين الإسلامي، يمثل تهديدا جادا للسلام والأمن والاستقرار العالمي، كذلك فإن الخطاب الإعلامي التهديدي بالحرب أمر يعرض العالم للمخاطر. إن العنف والتطرف لا يمثل خطرا ماديا فحسب، بل له أضرار معنوية أيضا على حياة الإنسان والمجتمع المدني، ولا يتيح مجالا للتفاهم والسلام. لقد تعبت شعوب العالم من الحرب والعنف والتطرف، وإن السلام يصبح متاحا من خلال مشروع ثقافي، يرفع شعار "الائتلاف من أجل سلام دائم".

إن الثقافة مفهوم ينبع من الذات الإنسانية ولايغرس فيها من خارجها، فالكلمة تعني تنقية الفطرة البشرية وتشذيبها، وتقويم اعوجاجها، ثم دفعها لإطلاق طاقاتها لتنشئ المعارف التي يحتاج إليها الإنسان. وإن مفهوم الثقافة يركز في المعرفة على ما يحتاج إليه الإنسان طبقاً لظروف بيئته ومجتمعه، وليس مطلق أنواع المعارف والعلوم، فالثقافة تعني إدراك طبيعة قضايا المجتمع وما يصلحه.

إن الثقافة عملية متجددة لا تنتهي أبداً، فدلالات التهذيب والتقويم تعني التجدد الذاتي، أي تكرار التهذيب ومراجعة الذات وتقويمها وإصلاح اعوجاجها. الثقافة تراث المجتمع المنقول جيلاً بعد جيل، وهي الأفكار والمفاهيم والعادات والتقاليد واللغة، هي كل المقومات التي يكتسبها الإنسان كعضو في جماعة، هي طريقة الحياة التي يعيشها الناس وفقاً للفكر الذي يدينون به في جوانبها المادية والمعنوية. والثقافة في النهاية هي "المخزون الحي في الذاكرة كمركب كلي ونمو تراكمي مكون من محصلة المعارف والعلوم والأفكار والمعتقدات والفنون والآداب والأخلاق والقوانين والأعراف والتقاليد والمدركات الذهنية والحسية والموروثات التاريخية واللغوية والبيئية التي تصوغ فكر الإنسان وتمنحه القيم الاجتماعية التي تصوغ سلوكه العملي في الحياة".

من الضروري أن تتضافر المقاربات والمعالجات، عبر استثمار نتائج الدراسات العلمية والإبداعات المعرفية في مختلف الاختصاصات، وبما يؤول إلى ابتكار الاستراتيجيات والآليات والوسائل التي تسهم في بلورة رؤى ثقافية مستقبلية. لأنّ الثقافة التي تعارفنا لعقود عليها، ثقافة المؤتمرات والمهرجانات والجوائز، والمنابر العصماء، لم تعد كافية لضبط النظرية الثقافية وتوحيد الخطاب الثقافي.

إنّ ثقافتنا العربية تحتاج لأن تكون ثقافة عقلانية غايتها الاستنارة، ونقدية لتجاوز ما هو سطحي ونمطي، ومستقبلية تطرح الإشكالات وترتاد الآفاق غير المسبوقة، ثقافة في مواجهة الفساد الداخلي، ومقاومة في مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي والتبعية للخارج. ثقافة مؤسسية تتضافر فيها جهود الجميع لبناء إنسان عربي جديد قادر على المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية. إنها تعني الثقافة التي تتغيّر بها قيمها التقليدية المتأخرة، ثقافة النقد، والإبداع، والتفكير العقلاني، والاجتهاد، والنجاعة العملية. وتعني إعادة إنتاج القيم الإيجابية في منظومتها.

في إطار ضبط النظرية الثقافية تكون ضرورة وضع استراتيجية شاملة للثقافة المجتمعية المعاصرة، تستثمر حجم الطاقات الشعبية الهائلة في كل المجالات، ووضع خطط للتنفيذ والمتابعة، وتنسيق أنشطة الأجهزة الثقافية، وتحقيق الانسجام الكامل بينها، مع تقديم نماذج للقدوة الصالحة في مجالات الثقافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع دعم البنية التحتية للعمل الثقافي، وتطوير العمل الثقافي من مرحلة مقاومة الغزو الثقافي إلى مرحلة المبادأة الثقافية.

توحيد الخطاب الثقافي:

لاشك أن الخطاب الثقافي تحكمه منطلقات أساسية، منها ما يتعلق بالصفات الشخصية والملكات، ومنها ما يتعلق بالثقافة، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخاصة والعامة، إضافة إلى الضغوط الداخلية والخارجية، فضلا عن مستجدات الأحداث. وينتج من كل هذا عدد من الثوابت التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار عند التعرض للخطاب الثقافي.

لعل هناك خمسة أسس ينطلق منها الخطاب الثقافي، الأساس الأول: يتمثل في الانتساب، فالإنسان العربي يدرك في أعماقه أنه من تلك السلالة التي تشربت الإسلام، فصار دما يجري في عروقها، وإلهاما يخطو بحركتها، ويقينا يجعل كل مصائب الدنيا تهون معه، وفكرا دينيا نقيا ساميا يطرق كل الآفاق، ورسالة إلى العالم بالهداية، وحركة حسنة للتعمير، وهذا الأساس يجعله يتميز بالشفافية. (أحب العربية لثلاث لأني عربي ولأن القرآن عربي ولأن لسان أهل الجنة في الجنة عربي)

الأساس الثاني يتمثل في البيئة الدينية التي نشأ فيها، والتي ضمنت له الكثير من الأفكار الابتكارية، إزاء توفير وبلورة العقل الجماعي التي تمكنه من حل المشاكل، ورفض الواقع المؤلم. وعلى هذا الأساس تبدأ دائرة الإصلاح عند الإنسان العربي بالجانب الثقافي، فالتربية والتعليم ركن أساسي، تدعمه قاعدتان أساسيتان، تتمثل الأولى في فكر المسجد، والثانية في ثقافة الحقوق والواجبات، وينسحب هذا على الثقافة العامة والفن، باعتبار أن الأعداء يسعون لترويج الابتذال بين الشباب، لذلك سوف يسعى إلى تثبيت الهوية وتأكيد الأماني السامية، فالهوية متعلقة بالماضي والأماني متعلقة بالمستقبل، وبذلك تكون صناعة الثقافة هي أحد الأدوار الأساسية للسلطة الحاكمة، وكذلك صيانة الثقافة والثقة في الذات وتفعيلهما، باعتبارهما قضيتان هامتان ينبغي الاهتمام بهما على الساحة الثقافية، ومع تأصيل القيم تكون محاولة الوصول لنهضة بآليات سلسة تحل القضايا الثقافية بالوسائل العصرية، مع الحرية الملتزمة ودون التدخل في الخصوصيات، مع تقليل الضغوط على المثقفين والنخبة، مع اعتماد أن الثقافة الشعبية خير من ثقافة البرج العاجي، ونشر ثقافة المسئولية في مختلف مجالات الثقافة والفنون.

الأساس الثالث يتمثل في العلم، الذي يكسبه عقلية منظمة، وتفكيرا علميا، وأداء تجريبيا، وتخطيطا واعيا، ثم تفوقه فيه الذي جعله أستاذا يتسم بالوقار، ومحاورا محترفا يضبط التفاعل، وفي إطار ذلك يدرك أن تنوع المشارب باعتباره أمرا ضروريا في الثقافة العربية الإسلامية يحقق قفزة كبيرة في البنية الثقافية للعالم العربي والإسلامي، والتحول الإداري في النظرة تجاه القضايا والسلوك تجاه المشاكل والتعود على المواجهة والخطاب العملي الخبير.

الأساس الرابع هو الرؤية، حيث يؤمن بأن النظرة الفوقية الشمولية هي الأمثل للتعامل مع كافة الظروف السياسية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

الأساس الخامس هو الجهاد الأكبر الذي يخوضه خلال تاريخه الطويل، ومن ثم فهو يدرك أن التحديات مع العالم المادي وغزوه الثقافي تاريخية وليست مقطعية، وأن تفكيك العدو عن الصديق أمر مهم، يساعد على إحباط مؤامرات الأعداء، وأن خوض المناطق المجهولة دون خوف، يزيد يقينه بأهمية كل قاعدة أصولية لها مقوماتها. كما يدرك أن الحرية أكبر منحة إلهية، وأن ما تحقق منها ليس كثيرا. وأن أهم حقوق الحرية هو التواجد في ساحة العمل، وترقيته.

إن إصلاح الخطاب الثقافي له ثلاث مرجعيات، الأولى هي: الخلاصة الحضارية للفكر القومي والميثاق الاجتماعي الأساسي، والثانية هي الحجية والمرجعية الدينية، الثالثة هي الالتزام بالأسس والبنية وإطار العرف والقانون، ومن هنا سوف تتمحور الحركة الإصلاحية حول أساسين: أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الديني الجديد، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب، مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة، كأدوات لحركة الإصلاح الجديدة، فالتطور ليس اختياريا وإنما هو فرض واجب، لسبق التطورات العالمية، ويجب أن تكون سرعة الحركة متناسبة مع سرعة التطورات، بحيث تكون الإدارة ديناميكية وليست ايستاتيكية، وأن تكون علمية، وتستفيد من آخر منجزات العالم المعاصر.

إذا كانت حركة ضبط النظرية الثقافية والإصلاح الثقافي وتوحيد الخطاب الثقافي تهدف إلى إصلاح مفاهيم وبني وقواعد الحياة في العالم العربي الإسلامي، فإنها سوف تسعى إلى تحويل الشعارات إلى واقع مضيئ للعقل الوطني والنظرة العالمية، وإعادة تنظيم العلاقة بين الدين والمجتمع، بحيث يصبح الإصلاح استراتيجية قومية إسلامية.

الخطاب الثقافي الموحد بهذه الكيفية سيأخذ وقتاً طويلاً يُحْسَب بالعقود والأجيال، ولن يكون حصيلة فورية ثقافية مهما كانت عظيمة، لأنه يقتضي ثورة حقيقية في التربية والتعليم ومناهج التدريس، وفي السياسات الإعلامية والثقافية، تماماً مثلما يتطلب نجاحات متواصلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إزاء التحولات العميقة التي تشهدها البشرية، يبدو أنه من الضروري أن يعمل الإنسان العربي على إعادة صياغة وترتيب أفكاره، بما يمكّنه من فهم وتشخيص هذه التحولات بداية، ومن ثم الانخراط في تغيير الواقع الثقافي العربي في اتجاه التكيّف الإيجابي مع معطيات وتحوّلات هذا الزمن المتغيّر.

ولعل منبع تجدد الإشكال الثقافي اليوم راجع إلى تصادم حقيقتين بارزتين: أولاهما، الالتزام الجماعي بمقتضيات الكونية، الناتجة عن مسار تَوَحُّد البشرية واقتران مصائر أبنائها، من خلال الثورة الاتصالية والاندراج في الاقتصاد العالمي. وثانيتهما، الإقرار النظري والمعياري بحق الثقافات في الاختلاف والتمايز وتماثلها من حيث القيمة والمشروعية. علينا أن نعيد ترتيب أوراقنا بحثاً عن آفاق مغايرة. والأمر بكل أبعاده وخلفياته يحتاج إلى دراسات وإمكانيات ووسائل وإرادة قوية من جميع مكوّنات المجتمع، سلطة ومؤسسات عامة وخاصة وشعب. وهنا تبرز مهمة المثقفين في ضبط التوجه الثقافي وتوحيد الخطاب الثقافي كهدف وككل متكامل، بما ينطوي عليه ذلك من التخلّي عن الشعارات

والأوهام، وفهم اتجاه الحقبة التاريخية المعاصرة، والدعوة إلى التحديث الثقافي باعتباره المدخل الحقيقي لأي تحديث آخر، والتمسك باحترام الحق في الاختلاف انطلاقاً من نسبية المعتقدات والقناعات. والارتقاء بالإنسان من مستوى الضرورة إلى مستوى الحرية، أو الانتقال بالمجتمع من التأخر إلى التقدم.

إزاء ذلك يبدو أنّ الخطوة الأولى في محاولة التعاطي مع المستقبل تكمن في فهم لغة الخطاب العالمي المعاصر، التي يتم التعامل بها بين أطراف هذا العالم الجديد، وبالتحديد فهم توجهات هذا العالم نحونا. إذ أنّ أي دراسة للمستقبل لا بد أن تنطلق من نماذج تطور النظام العالمي في أبعاده السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والثقافية. إنّ أول خطوة أمام بناء خطاب ثقافي عربي موحد تكمن في استخدام الثقافة في خدمة التغيير، تغيير الإنسان أولاً، وتغيير شروط حياته المادية والاجتماعية والسياسية، والارتقاء بها إلى مستوى الحياة الإنسانية ثانياً.

إن استراتيجية توحيد الخطاب الثقافي تقوم على هيكلة المعتقدات الأصيلة والتعاطي مع الغزو الثقافي الخارجي، ومن ثم يجب الاهتمام باستخدام اللغة العربية في كل التعاملات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنية، ابتداء من الإعلانات والأسماء والحوار العادي إلى الوثائق والمستندات، كما يجب الاهتمام بالإنتاج الوطني في كل المجالات الصناعية والزراعية والفنية والعمرانية، وتقديمه والدعاية له باللغة العربية، وكذلك يجب الاهتمام بالفنون الشعبية والصناعات اليدوية وترويجها، حتى الفنون المأخوذة عن الغرب من السينما والمسرح والتليفزيون ينبغي مراعاة التفاصيل المتعلقة بالثقافة القومية فيها، لأن البيئة ومعطياتها الحضارية تؤثر تأثيرا عميقا في الخطاب الثقافي إلى جانب الدين والعقيدة والعادات والتقاليد ونظام الحياة حتى المأكل والملبس والمسكن، كما أن هذا الخطاب الثقافي يبرز في التعاملات الشخصية والمعاملات المالية والتجارية، ومن ثم فإن من متطلبات هذا الخطاب توضيح سوابق السلوك الفكري الثقافي، ثم وضع نظام ثقافي جامع مترابط ومتواصل من أجل تحقيق الهدف من الجانب المادي للخطاب في توجيه هذه التعاملات والمعاملات، أو من الجانب المعنوي في القيم والقوانين والآداب. كما أن من متطلبات الخطاب الثقافي توحيد توجه الأجهزة الثقافية بعيدا عن الإفراط والتفريط والالتقاط، وتنسيق التعاون والتشاور بينها على المستويات المختلفة.

ينبغي أن يكون الخطاب الثقافي قائما على كلمة التوحيد والنظرة التوحيدية، بإعلاء كلمة الله الحق، وتجاوز كل التحديات ومخاطبة القلوب. فالخطاب الثقافي هو أساس تمايز ثقافة أمة عن أخرى، لأنه النظام الفكري والمعرفي الذي يغلب على هذه الثقافة، وليس الذي يجري على الألسنة فقط، بل هو ظاهرة تدرك خلال السعي نحو التسامي.